الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/796
PISSN: 2477-9970 - EISSN: 2822-1540

البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(2001- 2020)

The religious dimension in American foreign policy towards the Arab-Israeli conflict (2001-2020)

د. عبد الوهاب محمد الحار*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراته ليبيا
Email: elhar1968@gmail.com

تاريخ الاستلام: 24/ 05 / 2022 تاريخ القبول: 31/ 05 / 2022 تاريخ النشر: 15/ 06 / 2022

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية مفادها إن تزايد تأثير القوى الدينية في السياسة الخارجية الأمريكية من عام 2001 إلى عام 2020 قد أثر في قرارات وسلوكيات هذه السياسة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ومن خلال هذا الفرض، فإن الدراسة ستكون محدودة الزمان والمكان. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي التحليلي: والذي يساعد على معرفة نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي واعتمد كذلك علي مدخل تحليل النظم: حيث يطرح اقتراب التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصلها عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: البعد الديني؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ الصراع العربي الإسرائيلي.

***

Abstract:

This study seeks to test a basic hypothesis that the increasing influence of religious forces in US foreign policy from 2001 to 2020 has affected the decisions and behaviors of this policy towards the Arab-Israeli conflict, and through this hypothesis, the study will be limited in time and place. Historical Analytical: Which helps to know the pattern of interactions between the agencies and institutions working in the field of American foreign policy towards the Arab-Israeli conflict. It also depends on the approach of systems analysis: where the approach of systemic analysis presents a set of basic relationships between the elements or variables that make up the political system on the one hand, And between it and the surrounding external environment across the borders that separate it from other social systems on the other hand.

Keywords: *religious dimension; US foreign policy; Arab-Israeli conflict.*

* المؤلف المرسل: د. عبد الوهاب محمد الحار

مقدمة

لقد تزايد مؤخراً الاهتمام بالظاهرة الدينية، التي أصبحت مجالاً خصباً للعديد من الدراسات والأبحاث في المجالين الاجتماعي والسياسي كأحد المتغيرات الرئيسة في العملية السياسية, ويرجع الاهتمام بالعامل الديني في الحياة السياسية أيضا، إلى النتائج التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقب ذلك من أحداث نبهت إلى أهمية البعد الديني كأحد المحددات الفاعلة في الحياة السياسية، وذلك لضخامة تأثير هذه الأحداث على العلاقات الدولية. [1]

وقد عبر المحلل السياسي الأمريكي الشهير توماس فريدمان عن هذه الرؤية في مقاله المنشور في نيويورك تايمز في 2001 حيث قال: "إذ كان تاريخ 11 سبتمبر في الحقيقة بداية الحرب العالمية الثالثة، وهى معركة ضد الحزب الديني المتطرف الذى يفرض على العالم سلطة إيمانية تنفي الآخرين... إنها البنلادينية (نسب إلى بن لادن) لكنها على خلاف النازية فحكم الحزب الديني لا يمكن أن يقاتل بالجيوش وحدها، بل يجب أن يقاتل في المدارس والمساجد والمعابد، ولا يمكن أن يهزم بدون مساعدة الأئمة والكهنة".[2]

وتعد قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فقد احتل الدين في الولايات المتحدة منذ اكتشافها ولا يزال مكانة مميزة بين سكانها، فمعظم الأمريكيين يعتبرون أن الدين يشكل حياتهم، كما أنه يشكل في الوقت نفسه السياسة، وقد شهدت الولايات المتحدة تداخلاً واضحاً بين الدين والسياسة اتضح في ظل إدارة الرئيس السابق" جورج دبليو بوش"، على الرغم من أن الدستور الأمريكي يؤكد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فالدين كان ولا يزال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، فهناك جهد تبذله منظمات اليمين المسيحي الديني قاعدياً في إطار المجتمع منذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن، فقد استطاعت أن تدعم الرئيس "رونالد ريغان" في 1980 وضغطت على الرئيس "بيل كلينتون" لإصدار قانون الحريات الدينية عام 1998 واستطاعت إيصال الرئيس "جورج دبليو بوش" إلى الرئاسة في الانتخابات الرئاسية عام 2000، كما أنه منذ عام 1994 حدث انقلاب حقيقي في التركيبة التشريعية للإدارة الأمريكية، إذ هيمن عليها الجمهوريون، وأثرت ارتباطاتهم بالجماعات الضاغطة سواء من اليمين المسيحي الديني أم الجماعات الصهيونية في تفضيلاتهم السياسية[3].

فصارت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس" جورج دبليو بوش" تعبيراً عن اليمين المتشدد في بعديه السياسي والديني، كما ساهم تكوين الكيانات الائتلافية والائتلافات والروابط ذات الطابع السياسي والديني في تكوين قوة ضاغطة على الإدارة الأمريكية في الداخل والخارج كذلك، إذ شهدت السنوات من 2001 الى 2008 ظهوراً واضحاً البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولم يستطع أوباما في سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية أن يخرج عن سياسات الإدارات الأمريكية السابقة، بل كان منحازاً بشكل كامل إلى إسرائيل، عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب توليه الحكم، ذلك بسبب وجود مؤسسات وجماعات مصالح قادرة على الضغط والتأثير في صنع القرار.

وفي عهد الرئيس السابق دونالد ترامب شهدت العلاقة الأمريكية الفلسطينية تأثراً كبيراً حيث اتخذ العديد من الإجراءات أحادية الجانب بهدف تصفية القضية الفلسطينية؛ وبرز ذلك من خلال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة لإسرائيل، وشرعنة الإستيطان في الضفة، ما أدى إلى تقويض إقامة دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين بعاصمتها القدس الشرقية.

من هنا فإن البحث الحالي يهدف إلى عرض وتحليل ودراسة تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001- 2020)

ثانيا: المشكلة البحثية:

يتعلق موضوع الدراسة بالبحث في أثر البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001- 2020)، وهو العامل الذى تطورت أهميته وطبيعة تأثيره في ظل التحول الذى مرت به السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، فهذه الدراسة تركز علي تأثير البعد الديني على توجهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001- 2020).

ثالثا: تساؤلات البحث

وستعمل الدراسة على الإجابة على السؤال البحثي التالي:

كيف انعكست الرؤى الدينية للإدارة الأمريكية على معالجاتها لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي؟

رابعا: أهمية البحث

من خلال عنوان الدراسة يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1) تمثل الدراسة مدخلا لفهم الدلالة الحقيقة للبعد الديني في الحياة السياسية الأمريكية، ووضع بعض من الركائز الأساسية لإمكانية فهم الدور الذى يقوم به في النظام السياسي الأمريكي.
2) تعمل هذه الدراسة على تقييم فاعلية البعد الديني في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.
3) هذه الدراسة تعمل على أن تقدم مرجعاً عربياً يخدم هذه الغاية وهى فهم المؤثرات الفعلية التي تحكم السلوك الأمريكي تجاه منطقتنا العربية والإسلامية بالذات، وتأثير ذلك على قضايانا ومصائرنا.

خامسا: فرضية البحث

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية مفادها:

(إن تزايد تأثير القوى الدينية في السياسة الخراجية الأمريكية من عام 2001 إلى عام 2020 قد أثر في قرارات وسلوكيات هذه السياسة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ومن خلال هذا الفرض، فإن الدراسة ستكون محدودة الزمان والمكان.

سادسا: النطاق الزمنى للبحث

تم اختيار الفترة الزمنية (2001 - 2020) للبحث للاعتبارات الآتية: ثراء هذه الفترات بالمتغيرات الداخلية التي أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية.

1) فبداية عام 2001 ظهرت بوادر تحولات عديدة على السياسة الخارجية الأمريكية كان أهمها ظهور مؤشرات تحول في مضمون واتجاه هذه السياسة نحو منطقة الشرق الأوسط متأثراً بالبعد الديني.
2) ثبات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس اوباما وعدم اتخاذ اي قرارات ايجابية في هذا الشأن بل سعت إدارة اوباما إلى تحقيق ما رسمتة ادارة بوش من قبل .
3) تنتهى فترة الدراسة بعام 2020 وهى نهاية إدارة الرئيس الأمريكي ترامب التي كانت مليئة بالتصريحات، والسياسات الخارجية تجاه القضية الفلسطينية .

سابعا: الدراسات السابقة:

نشير إلى أن هناك دراسات أجنبية بينت أنه كان هناك رابط بين الأبعاد الدينية والسياسة الخارجية الأمريكية في الماضي، وهذا ما يظهر مثلاً في دراسة ويليام تشارلز, عن الدين والسياسة الخارجية الأمريكية من عام 1945 إلى 1960، إذ كشفت الدراسة أنه كان هناك بعد ديني للسياسة الخارجية الأمريكية في أثناء السنوات الأولى للحرب الباردة، وبخاصة في إدارتي الرئيسين ترومان و وإيزنهاور،[4]

1- والدراسة الثانية قدمتها الباحثة "لورا سزومانسكي"، عن الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء حرب فيتنام، وقد توصلت الباحثة بعد الاطلاع على الوثائق في المكتبات الرئاسية والسجلات الرسمية للأبرشيات الكاثوليكية الأمريكية, إلى أن الدين كان بمثابة سلاح مستخدم في أثناء حرب فيتنام، إذ اعتقد كل رئيس أن الحرب كانت حرباً مسيحية وأخلاقية وأن كل فرد سعى لتعبئة الشعب الأمريكي ضد الشيوعية الفيتنامية. ولكن بحلول ستينيات القرن العشرين بدأ مزيد من الأمريكيين في اعتبار الحرب بمثابة حرب لا أخلاقية موجهة ضد قيادة الرئيس (جونسون) وخليفته (ريتشارد نيكسون) كما قضت المعاداة المتطرفة للأبرشية الشيوعية على المصداقية الأخلاقية للكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة، المصداقية التي ظلت معرضة للخطر حتى الآن. [5]

2- تناولت دراسة عصام عبد الشافي **البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية**، وذلك من خلال دراسته للأزمة العراقية كنموذج، فقد ذكر أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة استخدمت الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها. ولا يعنى هذا أن الترابط بين الدين والسياسة الخارجية مقصور على استخدام الشعارات والعبارات الدينية، مثل "محور الشر أو الحرب المقدسة"، بل إن الدين أصبح منخرطا وبقوة في السياسة الأمريكية. [6]

3- أوضحت دراسة قدمها والتر راسل ميد، عن **الدين والسياسة الخارجية الأمريكية**. أن الدين كثيراً ما لعب دوراً مؤثرا في صياغة ملامح الحياة السياسية في أمريكا، كما أن العديد من المذاهب الدينية في أمريكا قد مارست تأثيراً قوياً على صنع السياسة الخارجية والدور الأكبر هذا لعتبه البروتستانتية وفصائلها الثلاث, [7].

4- وأوضحت منى الطحاوي في تحليلها لأهم النقاط التي نظمتها ندوة مركز الدراسات الأمريكية بالقاهرة عن "رؤى عالمية حول العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية" في نوفمبر 2005 أن هناك آراءً متباينة حول تأثير الدين على صانعي القرار على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك راجع لاختلاف التفسيرات حول أهميته والعوامل الكامنة خلفه،وقد تعرضت الندوة لوضع الدين في القرن الحادي والعشرين ووصفته بأنه قرن بالغ الأهمية من حيث التطور الروحاني للعنصر البشرى. [8]

تعليق عام على الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية أو التي ربطت بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية، هي دراسات قليلة وليست بالزخم نفسه الذي تناول العلاقة بين الدين والسياسة في أمريكا بشكل عام. وبالتالي فإن هذه الدراسة ستعمل على سد النقص في هذه الدراسات، وذلك بدراسة تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسية الخارجية الأمريكية وتفاعلها مع العوامل الخارجية، وذلك بدراستها للبعد الديني (العوامل الداخلية) .. ودوره في تشكيل أو تحديد الخيارات والأولويات السياسية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وإن هناك بعضاً من الدراسات التي تناولت التغير في الاستراتيجية الأمريكية في الفترة من 2001 إلى الآن، والتغير الذى طرأ على موازين القوى بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وهما المؤسستان المسؤولتان رئيسياً على صنع السياسة

الخارجية لم تتعرض إلى البعد الديني أو تأثير المعتقدات الدينية إلا في هامش صغير جداً من الدراسة، وبالتالي هذه كذلك لم تعطينا صورة واضحة عن طبيعة تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية.

ثامنا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث علي المناهج والمداخل الآتية:

1 - **المنهج التاريخي التحليلي**: والذي يساعد على معرفة نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المتبقية في المجال الخارجي، وأدوات تحقيق تلك الأهداف" **و اتخاذ القرارفي السياسة الخارجية**

2 – **مدخل تحليل النظم:** حيث يطرح اقتراب التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصلها عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى

تاسعا: هيكل البحث

تم تقسيم البحث الحالي إلى العديد من المحاور:

المحور الاول تناول مقدمة البحث، وأهميته، والهدف من البحث، واسئلة البحث، والمناهج المستخدمة، وتناول المحور الثاني الاطار النظري للبحث الذي اشتمل على العلاقة ما بين البعد الديني والسياسة الخارجية الأمريكية، علاوة على دور البعد الديني في رسم السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (2001- 2020) من خلال دراسة ملامح السياسة الخارجية الامريكية في تلك الفترة، واخيرا وضع خاتمة اشتملت على اهم النتائج والتوصيات

المحور الثاني الإطار النظري للبحث

يشير مفهوم الدين في معناه الواسع إلى الإيمان بقوة غيبية، والاعتقاد بقدرتها، وفي هذا المفهوم نعثر على معاني عديدة ومتشعبة للدين، حتى إن المعنى الواحد قد يستعمل في معانٍ عدة متباعدة، ومتناقضة في آن واحد، فالدين هو العبادة، والسلطان، وهو الخضوع والتوحيد وهو اسم لكل ما يعتقد أو كل ما يتعبد به. فكلمة الدين مأخوذة من فعل دان، فيقال "دان له"؛ أي الطاعة والخضوع، و"دان به" الاعتقاد والاعتياد والتخلق، فدان بالشيء أي اتخذه ديناً ومذهباً، والدين هنا هو الطريقة التي يسير عليها المرء نظرياً وعملياً. والدين عند العرب والمسلمين هو علاقة بين طرفين يقدر أحدهما الآخر، ويخضع له، فإذا وصُف بها الطرف الأول كانت خضوعاً، وإذا وصُف بها الثاني كانت أمراً وسلطاناً.[9]

اولا: مفهوم الحس الديني:

ويتضمن المفاهيم الأخرى المرتبطة بالدين التي تشرح في مجملها ما يعنيه البعد الديني؛ يقول "أليكس توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ليس ثمة بلد في العالم تحتفظ فيه الديانة المسيحية بسلطات على نفوس الناس أكبر منها في أمريكا... ولا يقتصر تأثير الدين على أمور الآداب العامة وحدها. بل يمتد إلى تفكير الشعب وهو في هذه الحالة يعتبر الدين مقيداً للفعل الأمريكي"[10] وهذا ما يفسر مفهوم الحس الديني، وهذه المفاهيم هي:-

أ) الاعتقاد: يعني التصديق الجازم بشيء ما، واليقين والإيمان اسمى درجات الاعتقاد، إذ يقومان على تصديق جازم لا يقبل الشك، وهناك معتقدات دينية وأخرى سياسية، والدين هو التربة التي تنبت فيها هذه المعتقدات، ولا سبيل لتفسير كثير من

الظواهر الاجتماعية إلا بردها إلى أصولها الدينية، وهذا ما يؤكده دوركايم وفيبر، فالعقيدة ظاهرة اجتماعية تنتقل من الفرد إلى من حوله، ولها سلطان تصعب مقاومته، ومن المعتقدات ما غير وجه المجتمع تغييراً تاماً[11].

ثانيا: حدود العلاقة بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

تأثرت بداية تشكيل المجتمع الأمريكي بالعامل الديني، وبخاصة في المستعمرات الأولى التي أقيمت في الأرض الجديدة، إذ تشكل بعضاً منها على أسس دينية قوية، مثل مستعمرة ما ماساتشوستس التي أقامها البيوريتانيون، الذين لهم التأثير الأكبر في تشكيل الثقافة والشخصية الأمريكية. [12]

فالتجربة التاريخية للدين والسياسية قد اختلفت كثيراً في زمن المستعمرات، إذ عمل البريطانيون على إقامة نظام قريب من النظام التيوقراطي، ويظهر ذلك في الخلط بين الكنيسة والدولة، فأعضاء الحكومة هم فقط الأعضاء المتخصصون بالعضوية الكاملة في الكنيسة، ويتميز هؤلاء بسموهم الروحي وهي مرتبة لا يصلها إلا القليل جداً من الأفراد، [13] فقد مر الدين بمراحل تراوح فيها تأثيره بين القوة والضعف حسب تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية وقت المستعمرات إلى مرحلة صدور الدستور، الذى أعلن فيه عن الفصل بين الكنيسة والدولة Separtion of Church and Stata.

فقد لعب الدين دوراً قوياً في مرحلة التشكيل؛ أي تشكيل المستعمرات ثم تراجع لبعض الوقت في مرحلة البناء ليعود وبقوة بشكله الاجتماعي في مرحلة تأسيس الأمة "الأمريكية"؛ ليسجل دور الغائب الحاضر على الساحة السياسية الأمريكية فيما بعد التأسيس، وقد تداخلت في ذلك عوامل اقتصادية وسياسية حددت الموقع الدستوري للدين في أمريكا.

قبل أن ندخل في مناقشة هذه الفقرة لابد أن نعي حقيقة هامة جداً، وهي أن الدين أو العامل الديني لم يغب يوماً عن ساحة الفعل الأمريكية، وأن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة في الدستور لم يكن المقصود منه استبعاد الدين أو تجاهله، فخلفية وضع الدستور وظروفه تخبرنا بخلاف ذلك، ففي المرحلة الأولى وهى وقت تشكيل المستعمرات الإنجليزية على الأراضي الأمريكية -وبخاصة مستعمرة خليج ماساتشوستس- أما المستعمرات الأخرى عام 1630 إلى بدايات القرن الثامن عشر، تميزت هذه الفترة بالتشدد الديني الذي ظهر في كثير من السمات التي لونت الحياة الأمريكية الأولى

ثالثا: توجهات الإدارة الأمريكية "نحو إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي (2001- 2020)

يهتم هذا البحث بدراسة توجهات الإدارة الأمريكية نحو إسرائيل في احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفي تأكيد حصولها على القدس كعاصمة لإسرائيل، وفي عدم الجدية لإتمام المفاوضات مع الفلسطينيين.

المرحلة الاولي: مرحلة الرئيس جورج بوش (2001 - 2009)

لقد شكل تولى الرئيس" جورج دبليو بوش" بداية فعلية للتحالف بين اليمين الديني والمحافظين الجدد، حول نقاط مشتركة عديدة أهمها، الصراع العربي– الإسرائيلي، بيد أن هذا الائتلاف لم تنتبه المنطقة العربية إلى تأثيره وتداعياته على السياسة الأمريكية الخارجية وعلى العلاقات الدولية بشكل عام إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر[14]، حيث تمثلت خطورة الأفكار التي جاء بها اليمين المسيحي في أنها اتسمت بالبعد الديني في الصراع الدولي، وهذا ما أتضح بعد أحداث 11 سبتمبر، إضافة إلى إضفائها شرعية على الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي حيث كان لأحداث 11 سبتمبر 2001م انعكاسات مباشرة على القضية الفلسطينية، فقد أوجدت نوعاً من التوافق غير المسبوق في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، فالإدارة الأمريكية تعتبر أن الحرب الوحشية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة نابعة مما تسميه بحق الدفاع عن النفس والقضاء على ما تطلق عليه واشنطن وتل أبيب الإرهاب الفلسطيني، وأن هذه الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تمثل مرحلة ضمن إطار الحرب العالمية التي تشنها الولايات المتحدة ضد الإرهاب.[15]

وهو ما اختلفت فيه إدارة "جورج دبليو بوش "عن الإدارات الأمريكية السابقة، فعلى سبيل المثال: ساندت إدارة بوش الأب إسرائيل وحاولت في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991 على أن تقدم الأمن لإسرائيل، والعدالة للفلسطينيين، وأن تظهر بمظهر الإدارة العادلة، المتوازنة حتى إنه في النهاية خيّر الإسرائيليين بين المساعدات الأمريكية أو استمرار الاستيطان.

بينما اعتمدت إدارة "جورج دبليوبوش" في حل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي على مبدأ عدم التدخل، وترك الجانبين يعملان على تسوية نزاعاتهما الخاصة، فقد كان للرئيس بوش علاقات خاصة مع زعيم جناح اليمين الإسرائيلي "أرييل شارون" حتى أنهما كانا على توافق في اعتبار الرئيس ياسر عرفات إرهابي، وأن السلطة الفلسطينية هي كيان إرهابي وينبغي معاملتهم على هذا النحو.

ففي عهد "جورج دبليو بوش" كان هناك تعاطف أمريكي كبير مع السياسة الإسرائيلية. وتأييد كامل لمواقف شارون في رفض المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، إلى الحد الذي دفع ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي إلى تبرير سياسة اغتيال النشطاء الفلسطينيين المشتبه بهم بالوقوف وراء العنف.

وقد استغلت الإدارة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر، كفرصة سانحة لإبراز التعاطف الأمريكي مع إسرائيل، بشكل فاضح بحجة مكافحة الإرهاب، فقد قال أرييل شارون "لكل شخص له بن لادن خاص به وياسر عرفات هو لنا" فشارون كان يأمل أن يجعل من الحرب على الإرهاب قضية مشتركة مع أمريكا، فبعد أحداث سبتمبر بفترة قليلة أكد بوش على مساندته وتفهمه لما يقوم به أرييل شارون من محاربه الإرهاب، ويتطابق هذا الموقف مع قناعات الرئيس العميقة، و تمليه أيضا الدوافع الانتخابية.[16]

وكان قد ركز في خطابه الأول على ضرورة مكافحة الإرهاب والإرهاب الفلسطيني بالذات حتى يمكن الاتفاق على تسوية بين الطرفين، حيث ذكر في خطابه" أنه من الضروري وقف الإرهاب. ولا يمكن لأي دولة أن تتفاوض مع إرهابيين؛ لأنه ليس هناك طريقة لصنع السلام مع أولئك الذين يهدفون فقط إلى الموت"، فبعد تعبيره عن حزنه الشديد لحادثة الفندق وصور الضحايا المؤلمة، وجه أصابع الاتهام للسلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، وأعرب عن عدم تهاونه مع الإرهابيين وتصمميه على محاربتهم بقوله "كنت قد أعلنت هذه الرسالة كل شخص يجب أن يختار إما أن يكون مع العالم المتحضر أو أن يكون مع الإرهابيين، وجميع من هم في الشرق الأوسط عليهم أن يختاروا أيضاً ويجب التحرك بشكل حاسم قولاً وفعلاً ضد الأعمال الإرهابية، في إشارة منه إلى المقاومة الفلسطينية وربطها بالإرهاب" حتى إنه عاب على الرئيس ياسر عرفات أنه يتغاضى عن الإرهاب، وإن لإسرائيل الحق في القضاء على الشبكات الإرهابية التي تقتل مواطنيها، كما دعا الدول العربية إلى قبول إسرائيل كدولة جارة وأوضح أن السلام لا يتم إلا بقبول إسرائيل والاعتراف بها.[17]

وعرض في خطابه الثاني في الرابع والعشرين من يونيو، خطته" خارطة الطريق" التي تهدف الى الوصول الى تسوية شاملة ونهائية للصراع بحلول عام 2005، تقوم على تحقيق التقدم في المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات تحت رعاية اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، وستؤدى هذه الخطة كما ذكر الى قيام الدولة الفلسطينية، مستقلة وديمقراطية، قادرة على العيش جنبا الى جنب مع إسرائيل. كما أنها ستنهى الاحتلال الذي تم في 1967، على أساس مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن 242، 338، 1397.[18]

وتقوم خارطة الطريق على ثلاث مراحل هي:

الأولى: حتى مايو 2003 وهي مرحلة إنهاء العنف حيث طلب من الفلسطينيين في هذه المرحلة إعلاناً لا يقبل التأويل عن:

أ- حق إسرائيل بالوجود والعيش بسلام وأمن.

ب- وقف العنف والإرهاب، ووقف فوري لإطلاق النار والنشاطات العسكرية ضد الإسرائيليين.

ج- تفكيك القدرات والبنى التحتية للإرهاب.

د- تهيئة الأجواء انتخابياً ودستورياً لتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء دون عرفات (الرئيس الفخري) للدولة.

الثانية: انتقالية حتى أكتوبر 2003، وتشهد هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي يناقش خيارات إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على أساس الدستور الجديد.

الثالثة: من 2004 إلى 2005، وهدف هذه المرحلة استكمال الإصلاح والاستقرار للمؤسسات الفلسطينية، وتتضمن مفاوضات فلسطينية- إسرائيلية تهدف للتوصل إلى اتفاق نهائي عام 2005.

وإذا ما عاودنا قراءة هذه الخطة فإننا نلحظ الآتي:

أ- قوة الموقف الإسرائيلي فيها، إذ أن طلبات الخطة تتركز على الفلسطينيين لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وهذا ما يذكره نصير حسين عاروري في كتابه "أمريكا الخصم والحكم"، إن تدخل أمريكا في مفاوضات التسوية جعلها حامي لإسرائيل من أي مراقبة أو محاسبة دولية، كما سمح لها أن تكرس احتلالها أكثر للأراضي الفلسطينية[19]. فقد نتج عن هذه الخطة كذلك في عدم التعاون مع ياسر عرفات وعدم الاعتراف بحدود محددة للفلسطينيين. فقد قال شارون، إنه في حال اتخاذ الفلسطينيين خطوات لوقف الإرهاب، فإنه على استعداد للاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح تماماً ليس لها حدود جغرافية نهائية ولا تملك سوى قوات شرطة بتسليح خفيف[20].

ب- القضاء على المقاومة الفلسطينية وتسليم سلاحهم فما يطلبه الرئيس في هذه المرحلة يخلق صداماً ما بين المجتمع الفلسطيني وقواه المقاومة، فعبارة التخلي عن الإرهاب التي تحدث عنها الرئيس "جورج دبليو بوش" مثلت إدانة للتاريخ الفلسطيني واعتباره اعتداء وإرهاباً فهو لم يقل إدانة وإنما تخلى. فقد ظهرت إسرائيل وفق هذا المنطلق ليست كظاهرة استعمارية مسؤولة عن تشتيت شعب، بل كحركة من حركات التحرر الوطني. كما أن الغرض الأساسي من التخلي عن المقاومة خلق الفجوة بين حركتي الجهاد وحماس، وحركة فتح وبالتالي انقسام الصف الفلسطيني (وهذا ما حدث أخيراً)، وبالتالي يكون الشعب الفلسطيني منقسماً على نفسه حتى يكون فريسة سهلة للقوات الإسرائيلية وللمستوطنين المتطرفين

ج- إن الخطة لا تبشر بتحقيق إنجازات مقابلة، فلا طلبات ولا ضغوط على إسرائيل، وإن كانت هناك بعض الخطوات المنصوص عليها فهي مرهونة بوقف الإرهاب الفلسطيني، وعليه وإن كانت الخطة في ظاهرها تهدف إلى مصلحة الطرفين، فهي في حقيقتها تحمل تقنيناً وتشريعاً دولياً للحقوق الإسرائيلية المزعومة وخدمة لأهدافها ولأهداف اليمين الأمريكي في تحقيق الأمن الإسرائيلي، وبالتالي فإن محاولة الرئيس "جورج دبليو بوش" إرضاء العرب والأوروبيين في محاولة التأثير ولو ظاهرياً على السياسات الإسرائيلية والتقليل من عدوا نيتها بانتظار ما سيكون من تنفيذ مراحل الخطة قد باءت بالفشل[21].

ولم يتحصل على رضا أي من الأطراف العاتبة عليه، وانتهى الأمر بواشنطن إلى أن تساند نهج اسرائيل المتشدد، وتبنت الإدارة مبررات إسرائيل لهذا النهج، بحيث غدا الخطابان الأمريكي والإسرائيلي متماثلين[22]؛ ففي فبراير 2003 لخص عنوان رئيسي لصحيفة "واشنطن بوست" الوضع، إذ جاء فيه "تطابق موقفي بوش وشارون شبه التام من السياسة نحو الشرق الأوسط، والسبب الرئيسي لهذا التحول هو اللوبي".[23]

لقد جاءت احداث 11 سبتمبر 2001 في ذروة انتفاضة الشعب الفلسطيني، وتركت آثارا خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى مكانتها في العالم، تمثلت في المجالات التالية[24]:

1- التسهيل لمحاولات إسرائيل تشويه عدالة القضية الفلسطينية ووصم مقاومة الفلسطينيين بالإرهاب، لاسيما في ظل تزايد وتيرة العمليات الاستشهادية، التي تستهدف الإسرائيليين في مناطق 1948.

2- التغطية على جهود إسرائيل الرامية لإخراج القيادة الفلسطينية من دائرة الشرعية، بدعوى احتضان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للمقاومة؛ حيث اخضع الرئيس عرفات للعزل والحصار، من قبل إسرائيل، منذ ديسمبر 2001.

3- استغلال إسرائيل للمناخات الناجمة عن تداعيات الحرب ضد الإرهاب وقيامها، منذ مارس 2002، بالاستفراد بالفلسطينيين، عبر الإمعان في حصارهم وشنّ حرب مدمرة ضدهم، نتج عنها تدمير مؤسساتهم وبناهم التحتية واغتيال العديد من كوادرهم وقادتهم واعتقال الآلاف منهم.

4- إتاحة المجال لإسرائيل للتملص من استحقاقات عملية التسوية برمتها، وهو ما تجسد بمعاودتها احتلال المناطق التي كانت تديرها السلطة الفلسطينية.

5- تحويل قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من قضية تتلخص بما تنتهجه إسرائيل من ممارسات قمعية وعدوانية ضد الفلسطينيين، أو بما ترتكبه من أعمال استيطان وبناء جدار للفصل العنصري، في أرضهم، إلى قضية تتمثل بإصلاح الفلسطينيين لأوضاعهم ووقفهم لأعمال العنف وتغيير قياداتهم، ولقد نجحت في ذلك بدعم من الإدارة الأمريكية، التي وضعت هذه المطالب في أجندة خطة "خريطة الطريق".

6- نجحت إسرائيل بعد أحداث 11 سبتمبر في إعادة الاعتبار لموقعها في إطار الاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية، في إطار الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وفي إطار الترتيبات الأمريكية (السياسية والأمنية والاقتصادية المستقبلية في الشرق الأوسط)، والجديد هنا هو انحياز الإدارة الأمريكية للتيار الليكودي، في إسرائيل، الذي يقوده شارون، على خلاف الإدارات السابقة التي كانت تفضل حكومات حزب العمل.

7- استطاعت إسرائيل، وحلفاؤها في الإدارة الأمريكية، استغلال أحداث 11 سبتمبر لترويج ادّعاءات سياسية مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تواجهان عدوا واحدا، هو الإرهاب الذي ينبع من المنظومة الحضارية الإسلامية، وأن مصدر العداء العربي لإسرائيل لا يتأتّى من الاحتلال وإنما من انتمائها للغرب ومن تبنيها لطريقته في العيش التي تتأسّس على الديمقراطية والرفاهية والتكنولوجيا، وأن الدفاع عن إسرائيل وعن مصالحها إنما هو دفاع عن الولايات المتحدة الأميركية وعن قيمها وعن طريقتها في العيش ضد عالم حاقد عليها.

8- بعد أحداث 11 سبتمبر بات الفلسطينيون وحيدين ومكشوفين أكثر من أي وقت مضى، إزاء استفراد إسرائيل بهم، بسبب انشغال العالم ومن ضمنه العالم العربي بتداعيات الحرب الدولية ضد الإرهاب؛ فالعالم بات مشغولا بهاجس الإرهاب، ومهموما بكبح جماح الولايات المتحدة، التي باتت منفلتة من عقالها، بدعوى الحرب ضد الإرهاب، أما العالم العربي فبات مهموما برد التهم عنه، وبمواجهة الابتزازات والتهديدات الأمريكية الموجهة ضده.

وفي أواخر نوفمبر، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد تحسنت كثيراً، ويرجع ذلك في جزء منه إلى جهود اللوبي التي يبذلها لعطف السياسة الأمريكية باتجاه إسرائيل، كما يعود إلى جهود اللوبي دعم الكونجرس بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل[25].

مارس اليهود والإنجيليين المسيحيين الذين يشكلون أحد المكونات المهمة لقاعدة اسية بوش السياسية الضغط الكبير علية ، وكان "توم ديلاي"، و"ديك آرمي" صريحين بوجه خاص بشأن الحاجة إلى دعم إسرائيل، كما قام "ديلاي" وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ "ترينت لوت" بزيارة البيت الأبيض، ونبها بصورة شخصية الرئيس بوش إلى ضرورة التراجع عن موقفه، وجاء أول الدلائل التي تشير إلى تراجع بوش في 11 ابريل بعد أسبوع واحد فقط من طلبه إلى شارون سحب قواته عندما قال "آري فليشر": إن الرئيس يعتقد بأن "شارون" رجل سلام، وقد أعاد بوش هذه العبارة علناً لدى عودة باول من مهمته الفاشلة، وقال للصحفيين إن شارون قد استجاب بطريقة مرضية لمناشدته إياه الانسحاب التام والفوري، ولم يفعل شارون مثل ذلك الأمر، ولكن رئيس الولايات المتحدة لم يعد راغباً في أن يجعل من ذلك قضية[26].

في هذه الأثناء كان الكونجرس يتحرك أيضاً لدعم شارون، ففي الثاني من مايو تجاهل الكونجرس اعتراضات الإدارة وتجاوزها ومرر قرارين يشددان على دعم اسرائيل (صوت مجلس الشيوخ بنسبة 94 إلى2، في حين كانت نسبة مجلس النواب 352 إلى 21)، وأكد القراران على أن الولايات المتحدة تقف متضامنة مع اسرائيل، وأن البلدين منهمكان اليوم في صراع مشترك ضد الإرهاب، كما شجب قرار مجلس النواب أيضاً دعم "ياسر عرفات" للإرهاب الذي يجري حالياً، ولطالما صور اللوبي والإعلام الذي يلوذ بكنفه "عرفات" على أنه قطب الرحى في مشكلة الإرهاب، وبعدها ببضعة أيام أعلن وفد من الكونجرس تشكل من أعضاء من الحزبين، وكان يقوم بمهمة تقصي حقائق في اسرائيل، أن على "شارون" أن يقاوم ضغط الولايات المتحدة الذي يسعى لحشره في زاوية التفاوض مع عرفات، وفي التاسع من مايو اجتمعت لجنة المخصصات المالية المتفرعة عن مجلس النواب لبحث منح اسرائيل مبلغاً إضافياً يقدر بأكثر من 200 مليون دولار لمحاربة الإرهاب، وعارض وزير الخارجية "كولن باول" الصفقة، لكن اللوبي دعمها تماماً كما كان الحال في تمرير قراري الكونجرس وخسر باول المعركة[27].

وقد رفضت إدارة بوش استئناف أي تعامل مع عرفات الذي قضى نحبه في نهاية المطاف في نوفمبر من عام 2004، وتبنت إدارة بوش من بعدها الزعيم الفلسطيني الجديد محمود عباس، إلا أنها لم تفعل سوى أقل القليل لمساعدته في الفوز بدولة قابلة للحياة بمقوماتها الدنيا، وواصل شارون تطوير خططه للقيام بفك ارتباط أحادي الجانب عن الفلسطينيين استناداً إلى انسحاب من غزة مصحوب بتوسع متواصل في الضفة الغربية، وهي الخطة التي تمخض عنها بناء ما يدعى بالسياج الأمني الذي يصادر الأراضي الفلسطينية ويوسع المجمعات الاستيطانية الضخمة وما يخدمها من شبكات طرق، وأسهمت استراتيجية شارون برفضها التفاوض مع عباس (الذي يحبذ تسوية تفاوضية) وجعلها من المستحيل بالنسبة له أن يرجع إلى الفلسطينيين بمنافع ملموسة يعتد بها بشكل مباشر، في إحراز حماس مؤخراً لنصرها الانتخابي وبصعود حماس إلى سدة السلطة، مما خلق لإسرائيل ذريعة أخرى للتمنع عن المفاوضات، ودعمت الإدارة تصرفات شارون (وأفعال خلفه ايهود أولمرت)، بل بارك بوش ضم اسرائيل الأحادي لأراض في المناطق المحتلة [28].

وكل ما جاء به المسؤولون الأمريكيون هو انتقادات لطيفة طفيفة لبعض من أفعال إسرائيل، لكنهم لم يصنعوا شيئاً يذكر للمساعدة في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، بل أعلن مستشار الأمن القومي السابق برنت سكاو كروفت في أكتوبر من عام 2004 أن شارون استحوذ على الرئيس بوش وطوعه حتى صار "كالخاتم في إصبعه". فإذا ما سعى بوش لينأى بالولايات المتحدة قليلاً عن إسرائيل ويترك مسافة ضئيلة بينهما، أو حاول حتى انتقاد الأعمال

الإسرائيلية في المناطق المحتلة، فمن المؤكد أن يجابه سخط اللوبي وداعميه في الكونجرس، حيث يتصدر قائمة أهداف اللوبي دعم الولايات المتحدة لسياسات اسرائيل ضد الفلسطينيين، لكن مطامح اللوبي ومطامعه لا تتوقف، فاللوبي يبتغي أيضاً من أمريكا أن تساعد اسرائيل على أن تظل هي القوة الإقليمية المهيمنة، مما يستلزم تضافر جهود الحكومة الإسرائيلية مع مساعي الجماعات الموالية والمناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة، وأن يعمل الطرفان معاً بجد ومثابرة لصياغة سياسة إدارة بوش[29].

لقد كان الضغط الذي مارسته إسرائيل واللوبي هو أحد العناصر الحاسمة في اتخاذ قرار الغزو الولايات المتحدة بمهاجمة العراق في مارس من عام 2003 و كان الدافع الأكبر وراء شنها، الرغبة الجامحة في جعل اسرائيل أكثر أمناً، وقد كان المحافظون الجدد هم القوة الدافعة الكبرى داخل الولايات المتحدة وراء إيقاد الحرب على العراق، فأكثرهم تربطه صلات حميمة بحزب الليكود الإسرائيلي، وإضافة إلى ذلك فإن كبار قادة المنظمات الرئيسية التابعة للوبي الاسرائيلي صوتوا لمصلحة شن الحرب، وحين سعى الرئيس بوش لتسويق الحرب على العراق والترويج لها هبت لنصرته أهم المنظمات اليهودية الأمريكية واصطفوا جميعاً كالبنيان المرصوص للدفاع عنه[30].

إن زعماء إسرائيل، والمحافظين الجدد، وإدارة بوش، كانوا جميعاً يرون الحرب مع العراق الخطوة الأولى في حملة طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وفي أول فيض للنصر حولوا أنظارهم شطر خصوم "اسرائيل" الآخرين في المنطقة، وما إن سقطت بغداد في منتصف أبريل حتى بدأ شارون وجنرالاته ورجالاته يحثون واشنطن على استهداف دمشق، حيث نفض عضو الكونجرس نائب نيويورك "إيليوت اينجيل" الغبار عن قانون محاسبة سوريا واسترداد السيادة اللبنانية وأعاد تقديمه يوم 12 أبريل، حيث كان هذا التشريع مهملاً إلى حد ما لبرهة من الوقت، وتوعد هذا القانون سوريا بفرض عقوبات إن هي لم تنسحب من لبنان، وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، وتوقف دعمها للإرهاب، كما طالب سوريا ولبنان باتخاذ خطوات عملية ملموسة لإبرام سلام مع إسرائيل، وأفاض اللوبي تبريكاته على هذا التشريع وتبناه بقوة، لاسيما "إيباك"، وتم تمرير هذا التشريع المناهض لسوريا، وصدق بوش عليه ليصبح قانوناً في 12 ديسمبر من عام 2003.

وبدأ شارون يدفع الولايات المتحدة ويضغط عليها علانية لتجابه إيران، التي ينظر إليها على أنها أخطر أعدائهم على الإطلاق، وعلى إدارة بوش أن تستخدم القبضة الحديدة ضد إيران، كما لم يهدر المحافظون الجدد لحظة واحدة في السعي لاختلاق الذرائع وتلفيق الأمور كي يبنوا عليها قضية تغيير النظام في طهران، واستجابت إدارة بوش لضغوط اللوبي وبذلت قصارى جهدها لإجهاض البرنامج النووي الإيراني- ولكن واشنطن لم تحرز نجاحاً يذكر- وتبدو إيران مصممة على الحصول على ترسانة نووية، ونتيجة لذلك صعّد اللوبي اليهودى ضغوطه على حكومة الولايات المتحدة للضغط على الكونجرس ليصدق على تشريع يوسع نطاق الحظر المفروض على إيران.

فقد سمحت تشكيلة الحكومة الأمريكية للجماعات الضاغطة بالتأثير عليها بوسائل عدة كالتأثير على النواب المنتخبين، وأعضاء السلطة التنفيذية، والتأثير في الحملات الانتخابية، أو التصويت في الانتخابات، فلأكثر من 50 عاماً دافع أعضاء راسخو الإيمان في مجلس النواب والشيوخ عن إسرائيل، وإن أكثر من نصف أعضاء المجلسين مؤيدون حازمون لإسرائيل ومتعاطفون معها، فالدعامة الأساسية لفاعلية اللوبي الإسرائيلي هي تأثيره على الكونجرس الأمريكي، حيث إسرائيل محصنة فعلياً ضد النقد. فبعض أعضاء الكونجرس هم صهاينة مسيحيون مثل "ديك آرمي الذي قال في ديسمبر 2002 إن الأولوية الأولى عندي في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل". وهناك أيضا توم ديلاى، الذى يعتبر من الرموز الكبيرة في الكونجرس الأكثر ميلا" لليمين سواء من وجهة النظر الدينية أو السياسية. ويلقب توم ديلاى ب "المطرقة" نظراً للنظام الحديدي الذى يفرضه على مجموعته البرلمانية، وهو مسيحي إنجيلي ورع، وهو من أشد

المدافعين عن إسرائيل ويعارض أي تنازلات في الأرض لصالح الفلسطينيين، وينظر له اليمين السياسي الإسرائيلي على أنه أحدهم، ولا يتوقف الأمر عند أعضاء الكونجرس، ولكن هناك الموظفين الذين يعملون لديهم مثل موريس أميتاي الرئيس السابق "لإيباك" التي يعود إليها جوهر تأثير اللوبي الإسرائيلي في الكونجرس.[31]

ووفقاً لما لاحظه السناتور السابق إيرنست هولدينفز عندما كان يغادر منصبه "لا يمكنك قول أي شيء يدور حول سياسة إسرائيل غير ما تقدمه لك إيباك[32]. ويدعم جماعات الضغط اليهودية هذه جماعات الضغط المسيحية الأصولية، أمثال السفارة المسيحية الدولية- القدس، التي جاءت دفاعاً عن أهمية مدينة القدس بالنسبة لإسرائيل ودفاعاً عنها، المائدة المستديرة الدينية، ومؤسسة جبل المعبد، مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل[33].

وتقف أيضاً إلى جانب إسرائيل مراكز الأبحاث والدراسات ومنها جمعية المؤسسة الأميركية AEL، ومؤسسة الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط Memrl، ومؤسسة هادسن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى WINEP[34]، ونذكر هنا تقرير "مجموعة الرئاسة" بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط الذي ذكرناه سابقاً، فقد حث التقرير الإدارة الأمريكية على الالتزام بالموقف الإسرائيلي الرافض لأي نقاش بخصوص القدس التي تعتبرها مدينة يهودية، وبالتالي على شرعية احتلال القدس من قبل إسرائيل، كما نصح التقرير الإدارة الأمريكية بعدم ممارسة أية ضغوط على إسرائيل أو مجرد التهديد بقطع أو تجميد المساعدات عنها[35].

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن الموقف الأمريكي من الصراع العربي- الإسرائيلي قد حكمته عدة عوامل تراوحت ما بين السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية والدينية، إلا أن هذه الأخيرة كانت غالبة في تأثيرها ليس على المواقف الأمريكية فحسب بل على الموقف العربي والإسرائيلي كذلك، تقول مادلين أولبرايت في كتابها الجبروت والجبار وهي تشرح صعوبة الصراع وخصوصيته "عندما يجلس الدبلوماسيون في العادة للتفاوض على حدود ما، يأتون مزودين بخرائط واقتراحات للتسوية، لكن ذلك ليس كافياً في الشرق الأوسط فالإسرائيليون والفلسطينيون يهتمون اهتماماً عميقاً بالقضايا الاقتصادية والأمنية... وطرق المواصلات... والوصول إلى الماء... ويحاجج الطرفان في أحقية مواقفهما لا على القوانين الإنسانية والسوابق، وإنما على أساس وعود الله ونواياه.[36]

وتضيف شرح موقفها من الصراع،الذي عبرت عنه أثناء توليها وزارة الخارجية في عهد الرئيس كلينتون "على الرغم من أنني لم أوافق على بعض سياسات الحكومة الإسرائيلية، وبخاصة الأكثر عدوانية فيما يتعلق بالمستوطنات، فإنني ملتزمة التزاماً كاملاً بالمحافظة على وجود إسرائيل وأمنها ويشعر غالبية الأمريكيون كذلك"[37].

فهذا ما يفسر موقف السياسيين الأمريكيين من الصراع العربي- الإسرائيلي، وعليه فإن الموقف الأمريكي الذي حكمته العوامل الأربعة التي ذكرناها لم يكن ولن يكون أبداً مع المطالب العربية ولن يكون حتى منصفاً لها؛ كيف ذلك ونحن ذكرنا أن هناك توازياً في المواقف العربية والإسرائيلية فالأرض مهمة للاثنين والقدس مهمة ومقدسة للاثنين ولا يجوز التنازل عنها في عرف أي منهما والموقف الأمريكي مع الجانب الإسرائيلي، حتى وإن كان من الممكن أن يقدم طرف للطرف الآخر بعض التنازلات حتى يعيش الطرفان في سلام فلن يكون هذا الطرف إسرائيل، ولن تسمح الإدارة الأمريكية بذلك لا الرئيس "جورج بوش" الموالي لليمين والمؤمن بحق إسرائيل وصديق شارون ولا الكونجرس الواقع تحت تأثير اليهود والصهاينة أفراد وجماعات لوبي، ولا معاوني الرئيس الذين هم من أكبر المؤيدين لإسرائيل وأمنها، وإن وافق هؤلاء جميعهم على الموقف العربي واقتنع به فلن يرضى غالبية الشعب الأمريكي الذي تم تغذيته من قبل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، وحتى الجامعات الأكاديمية بأهمية إسرائيل لأمريكا وبضرورة الوقوف معها حتى يبارك الرب أمريكا.

فالموقف الأمريكي من الصراع العربي- الإسرائيلي يظهر فيه البعد الديني بشكل واضح ومؤثر أكثر من غيره من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وهنا لن نقول إن واحداً من العوامل الأربعة له الغلبة الرئيسية في تفسير الموقف الأمريكي، فالعوامل الأربعة يحكمها ويفسرها الدين وإن حملت لواءه جماعات المصالح أو الرئيس أو الكونجرس أو الوزراء المعاونون.

ثانيا: مرحلة الرئيس باراك أوباما (2009_2017)

أظهر أوباما تعاطفه مع القضية الفلسطينية في فترة عمله السياسي قبل وصوله إلى مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2005؛ وخلال حملته الانتخابية، قال في أحدى الوكالات الصحفية الأمريكية "ما من أحدٍ عانى أكثر من الشعب الفلسطيني"؛ ويبدو أن أوباما خلال حملته الانتخابية كان ينادي بضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والمضي قدماً في عملية السلام من خلال حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967. [38]

وسرعان ما جلبت له هذه التصريحات الكثير من الانتقادات من قبل اللوبي اليهودي، ومنافسته عن الحزب الديمقراطي هيلاري كلنتون؛ ما جعل إدارة حملته الانتخابية تعيد النظر في توجهات أوباما تجاه حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وذلك بسبب تأثير اللوبي في السياسية الخارجية للولايات المتحدة[39]

وعملت إدارة أوباما على رسم مسار جديد للسياسة الأمريكية من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي بعد ثماني سنوات عاصفة من العداء وعدم الثقة خلفتها إدارة بوش (الابن). ففي يونيو (2009م) أعلن أوباما خلال خطابه في القاهرة أن قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحاً أن بلاده لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته، مضيفاً أن الحل الوحيد هو: دولتان يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن، كما أكد الرئيس أوباما خلال خطابه في تركيا شهر إبريل (2009م)، على أن "مؤتمر أنابولس" "وخارطة الطريق" تمثلان طريق السلام في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة ستدعم بحزم إقامة دولتين تتعايشان بسلام وأمن.[40]

تراجع أوباما وإدارته عن ما صرحوا به في كثير من المناسبات، وأعلن البيت الأبيض بداية العام 2010، قبوله بالمشروع الذي قدمه نتنياهو، الذي يتضمن تجميدًا جزئيًا للاستيطان وإطلاق المفاوضات بدون شروط؛ ما جعل هذا التراجع نقطة تحول أثارت الشكوك تجاه نوايا أوباما في تسوية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني. وجاء هذا التراجع بعد أن أجرى جورج ميتشل مبعوث السلام في الشرق الأوسط عشرات اللقاءات بين الفلسطينيين والاسرائيليين التي لم تثمر أي منها عن إحراز تقدم في العملية السلمية، بسبب استمرار إسرائيل في الاستيطان، وعدم ممارسة الولايات المتحدة الضغط عليها؛ في الوقت الذي زادت فيه الضغوطات على الجانب الفلسطيني من أجل تقديم المزيد من التنازلات[41].

وما بين تنقل أوباما في خطاباته من مصر إلى تركيا والمانيا، دعا إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية، إلا أنه لم يشر في تلك الخطابات إلى معاناة الفلسطينيين، والجرائم التي اقترفها الاحتلال بحقهم، بل كان في خطاباته يتطرق إلى ما قام به هتلر من مجازر بحق اليهود في ألمانيا، وتعهده بالحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة، في الوقت الذي تجاهل فيه بناء الجدار العنصري وتهويد القدس، وقضية اللاجئين، وعدم اعترافه بأن اسرائيل دولة محتلة، منادياً بضرورة إقامة دولة فلسطينية، لكن هذه الدولة تكون من منظور إسرائيلي وبدعمٍ أمريكي([42]).

يتضح مما سبق: ان أوباما ترك الأمر للمفاوضات على مدار ثماني سنوات، في الوقت الذي تُضاعف فيه إسرائيل من بناء المستوطنات، دون أي ضغوطات أمريكية، على الرغم من تمرير أوباما قرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان في أواخر أيام حكمه، ولم يعطي أي تصور مقترح لحل الصراع الفلسطيني وإجبار الطرفين على القبول به، وأكتفي بإدارة الصراع بدلاً من العمل على حله؛ فلم يخرج أوباما عن طريق أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة بالتزامه بضمان أمن إسرائيل،

وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بدعمٍ أمريكي، وتحميل المسؤولية للجانب الفلسطيني بعدم تقديمه التنازلات من أجل تحقيقِ سلامٍ عادل.

ثالثا: مرحلة الرئيس دونالد ترامب (2017_2020:

شهدت فترة حكم ترامب تحولات كثيرة وجذرية في الملف الفلسطيني الاسرائيلي؛ فكان ترامب منذ حملته الانتخابية يضع تصوراً واضحاً وعملياً لحل هذا الملف، ولكن هذه الحلول جاءت أحادية الجانب دون إشراك الفلسطينيين فيه بعد رفضهم لكل مقترحاته التي تنسف كل الاتفاقات الدولية التي تكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم على حدود عام 67، بعاصمتها القدس الشرقية([43].)

تبنا ترامب الأجندة اليمينية الإسرائيلية منذ العام 2016، عندما ألقى خطابا أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية "أيباك" (اللوبي اليهودي)، في واشنطن أعلن فيه أنه "في اليوم الذي سأصبح فيه رئيساً فإن معاملة إسرائيل كمواطن من الدرجة الثانية ستنتهي". وتعهد أنه سيقوم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وسيعترف بأنها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. ويرى الرئيس ترامب أن "إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولابد من العمل على تأمين مصالحها، وتدعيم أمنها القومي فالتعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو قد يأتي فيما بعد يجب ألا يستمر كما كان الحال في عهد أوباما وكلينتون ([44])

اختارت إدارة ترامب مقاربة استراتيجية جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية تبتعد عن مقاربات الإدارات السابقة، فقامت بقطع المساعدات المقدمة للأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واقتطاع 10 ملايين دولار من تمويل برامج شبابية فلسطينية، ودمج القنصلية الأمريكية مع السفارة بالقدس، ناهيك عن شرعنة الاستيطان والاعتراف بالمستوطنات الاسرائيلية المقامة على أراضي ال 67 في الضفة، والاعتراف أخيراً بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل؛ وتجاهل ترامب كل القرارات الدولية، ويكون قد أنهى عملياً سياسة اتبعها أسلافه بتأجيل قضايا الحل النهائي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وعمل ترامب على تصفية ملف القضية من خلال عقده ورشة المنامة، في 25 و26 حزيران، من العام 2019 تحت عنوان ("السلام من أجل الازدهار")، والتي يحاول من خلالها تجريد القضية الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها إلى قضية إنسانية اقتصادية تخلو من حقوق الفلسطينيين؛ ناهيك عن الضغوط التي مارسها ترامب على دول عربية كثيرة للتطبيع مع إسرائيل، ونجح في ذلك من خلال موافقة كل من الامارات والبحرين والمغرب والسودان، بالتطبيع معها([45])

أعلن ترامب في الثامن والعشرين من كانون الثاني 2020، عن صفقة القرن خلال مؤتمر صحفي عقده مع نتنياهو في البيت الأبيض؛ وأُعلن أن القدس عاصمة غير مجزأة لإسرائيل، واعترف بسيادة إسرائيل على المستوطنات والأغوار، كما طالب الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولن يكون للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة. ما جعل الأمور تشتعل على الصعيد السياسي والشعبي الفلسطيني لتنكر الإدارة الأمريكية لحقوق الفلسطينيين، والخطوات أحادية الجانب التي أهملت الطرف الفلسطيني، وانحازت بشكل كامل للطرف الإسرائيلي.[46]

تُظهِر صفقة القرن "تجاوزا واضحا للمرجعيات السياسية التقليدية لمسار التسوية، كقرارات الأمم المتحدة، واتفاق أوسلو، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الأخرى المُبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يُشكِّل انقلابا أميركيا تجاه حلّ الدولتين، وعلى السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية منذ عقود. وهو ما يشير، بحسب عدد من المراقبين، باعتباره انقلابا دوليا في آليات التعاطي مع القضايا النزاعية، لتتحول من السعي، ولو ظاهرياً، بالتعامل معها وفق المنطق التفاوضي، باتجاه مسار الفرض أحادي الجانب[47]

تخلى ترامب عن حل الدولتين الذي اتبعته الإدارات الأمريكية السابقة، ما يعني نسف اتفاقية أوسلو والتي بموجبها أعطت الحق بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 67، ولم يبين ترامب طبيعة الدولة الفلسطينية في خطته لحل الصراع، وعمل على حل القضية وليس إدارتها كما فعل أسلافه من رؤساء البيت البيض وخصوصاً فيما يخص بقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين، متبعاً سياسة واحدة وهي الضغط على الجانب الفلسطيني الأضعف في هذه الحلقة، ومن خلال القوة والتهديد[48].

الخلاصة:

وتأسيساً على ما سبق، فإن تقارير الحرية الدينية قد اهتمت بمسائل عديدة، وتدخلت في مسائل عدة تراوحت ما بين السياسية،" الدينية، الاقتصادية، الاجتماعية"، وقد ركزت هذه التقارير على دول الشرق الأوسط أكثر من غيرها من الدول الأخرى، وكانت شديدة في لهجتها في توجيه الاتهام لهذه الدول، بينما كانت خفيفة اللهجة مع دول أخرى، اتضح فيها الاضطهاد الديني كإسرائيل مثلاً. فهذه التقارير في حقيقتها كانت ذات أهداف سياسية بصيغة دينية سعى المروجون لها من اليمين الديني، والسياسيين لتحقيق أهداف أمريكية بعيدة المدى في خدمة المصلحة الأمريكية العليا، كل حسب وجهة نظره.

النتائج:

سعت هذه الدراسة لمعرفة تأثير البعد الديني على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد وقامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة بين تزايد تأثير القوى الدينية في الولايات المتحدة وقرارات وسلوكيات السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط

وصلت الدراسة في تحليلها إلى رصد مجموعة من النتائج التالية:

1- أن الدين قد لعب دوراً قوياً في تشكيل الدولة الأمريكية مند بدايتها كما ساهمت القيم الدينية في تشكيل التراث القومي الأمريكي، والثقافة السياسية الأمريكية.

2- أن مبدأ الفصل بين الدين والدولة في الدستور الأمريكي لم يقصد منه فصل المجتمع الأمريكي عن الدين، أو التقليل من البعد الديني في المجتمع، بل العكس هو الصحيح كان القصد منه حماية الدين ليؤثر بقوة دون تدخل الدولة .

3- أن مبادئ الديمقراطية والحرية التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي قد وفرت دعماً كبيراً للدين، إذ تمكن من الانتشار والتأثير في السياسة الداخلية والخارجية معاً، من خلال جماعات الضغط الدينية التي كان مسموحاً لها بالعمل بحرية حسب هذين المبدأين.

4- أن اليمين الديني في الولايات المتحدة الأمريكية له مسيرة طويلة من الزمن تطور فيها من حال الى حال واتخذ أشكالاً ووسائل عدة حسب تطور الأوضاع في كل مرحلة من مراحل الأمة، وكان ذلك – ولا يزال – السبب في قوة ارتباط المجتمع الأمريكي بالدين، وهذا ما جعل العامل الديني قوياً وبارزاً في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأمريكي.

5- أن المنظمات الدينية في الولايات المتحدة هي مؤسسات تعمل داخل النظام السياسي الأمريكي وليست خارجه، فهي متواجدة في الساحة السياسية، وتعمل بقوة ولها تأثير ونفوذ وبخاصة في القضايا التي تتبناها كما بينا في مشكلة جنوب السودان.

6- ان بروز البعد الديني في عهد الرئيس "جورج دبليو بوش" كان نتيجة لتضافر أربعة عوامل رئيسية، هى بروز اليمين الديني كقوة ظاهرة في انتخابات عام 2000 الرئاسية، ووجود المحافظين الجدد ذوى الميول اليمينية المتشددة، ووجود الرئيس "جورج دبليو بوش" في السلطة وحرصه الشديد على استمالة اليمين الديني إليه، ووقوع أحداث 11 سبتمبر، كل هذه العوامل مجتمعة تضافرت على أن تعطى دفعة قوية للمعتقدات الدينية لأن تملى أفكارها على السياسة الأمريكية في الداخل والخارج. فاليمين كان موجودا على الساحة السياسية منذ الثمانينات، والمحافظون الجدد كانوا متواجدين كذلك، لكننا لم نلحظ هذا البروز للبعد الديني في السياسة الخارجية كما لاحظناه في إدارة "جورج دبليو بوش" فالرئيس إلى جانب كونه معتقداً، ومؤمناً بأفكار اليمين ومصدقاً لمعتقداتهم، فقد كان حريصاً جداً على كسب رضاهم، والحفاظ على أصواتهم، وهذا ما ساعد لأن تؤخذ طلباتهم مأخذ الجد، وتجد طريقها للتنفيذ، أما أحداث 11 سبتمبر، فقد مثلت في أزمتها هزة شديدة للشعب والنظام معاً، سمحت في أول وقوعها لظهور التفسيرات الدينية التي طغت على ما عداها- كما رأينا في خطب الرئيس "جورج دبليو بوش بعد وقوع الأحداث مباشرة، وسمحت بسيطرة رؤية دينية طغت على الرؤى والأفكار الأخرى لفترة من الزمن، وسمحت بتمرير قرار الحرب على الإرهاب وإرهاصاتها تجاه الشرق الأوسط وبالتالي فإننا نتوصل في النهاية لصحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة وهى أن تزايد القوى الدينية أثر على مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث أدى ذلك إلى أن يظهر البعد الديني واضحا في صياغتها.

7- إن ضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية يعتبر أولوية لها، والتي تنطلق منها سياستها الخارجية تجاه الصراع، وتتبنا وجهة النظر الإسرائيلية في شكل التسوية وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي فإن ضمان دعم إسرائيل مادياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً وعلمياً، يعتبر أولوية لدى الولايات المتحدة ولا خلاف عليه بين كل الإدارات، من أجل ضمان مصالها في الشرق الأوسط؛ و "سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية لن تتغير حتى وان تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسي

8- إن أي إدارة أمريكية تتحدث عن تسوية عادلة ضمن حل الدولتين تواجه موجة من الانتقادات من قبل اللوبي اليهودي، والذي يعد من أهم المؤثرين في صنع القرار الأمريكي، خصوصاً في عمليات التسوية مع الفلسطينيين، حيث إن اللوبي استطاع أن يمنع بعض الشخصيات المعادية لإسرائيل من إعادة ترشحهم في الكونغرس

9-السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية سلكت طريقاً واحداً، وهو إدارة هذا الصراع وليس العمل على حله على أساس حل الدولتين، وضمن قرارات الشرعية الدولية، فسياسة أوباما في نهاية المطاف كانت نتائجها على عكس ما صرح به منذ توليه الحكم، ولم يغير شيء على أرض الواقع، مكتفياً بتصريحاته التي تأكد على ضرورة إيجاد حل عادل للصراع.

التوصيات:

توصلت الدراسة من خلال النتائج السابقة إلى مجموعة من التوصيات التي ننصح بها أصحاب القرار في الدول العربية والإسلامية للاهتمام بها عند التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية:

1- تأسيس برامج بحثية متعددة الجوانب عالية التنظيم والإمكانيات مستمرة مركزة على الولايات المتحدة. وذلك لفهم شامل وواضح للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية" فتطور نفوذ الأصوليين المسيحيين في السياسة الأمريكية يتطلب منا في الدول العربية والإسلامية أن تطور فهماً علمياً للمجتمع الأمريكي من حيث ديناميته الاثنية والاجتماعية والقوى التي تؤثر في سياساته.

2- معرفة كيفية التأثير ولو جزئياً على وسائل الإعلام في القضايا التي تهم عالمنا العربي والإسلامي حتى يمكن كسر ولو جزئياً من حدة عدائها لنا، وبالتالي تحسين الصورة العربية والإسلامية في أمريكا.

3- معرفة كيفية عملها وارتباطاتها تمكننا من معرفة مواقفها مسبقاً تجاه الأحداث العربية.

وعليه علينا التركيز على الإعلام في الولايات المتحدة. ومحاولة التأثير فيه لخدمة قضايانا العربية.

4- الاهتمام بالدراسات المستقبلية والاستشرافية إذ اهتمامنا بهذه الدراسات يمكننا من التنبؤ بمستقبل الحال في الولايات المتحدة. كمجتمع وسياسة ومستقبل علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ومن شأن ذلك أن يساعدنا على رسم استراتيجيتنا لكيفية التعامل مع الأوضاع المستقبلية في الولايات المتحدة وإسرائيل.

5- إعطاء دور أكبر لمراكز الأبحاث العلمية والاستراتيجية في العالم الإسلامي والدول العربية. وذلك لتقديم المشورة السياسية لحكومات هذه الدول. التي تنم مواقفها في كثير من القضايا على نقص الفهم بالطبيعة السياسية والاستراتيجية للأحداث الدولية، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن من شأن مراكز الأبحاث هذه أن توفر الفهم المستقبلي الذي تحتاج إليه حكوماتنا لرسم استراتيجية واضحة ومدروسة للتعامل مع الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام.

قائمة المراجع:

جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (ترجمة)، حسان البستاني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006)

جلال خشيب، عرض كتاب جوزيف ناي، هل للقيم أهمية تذكر: الرؤساء والسياسة الخارجية من روزفلت إلى ترامب"، مجلة سياسات عربية، العدد (146)،(2020)، ص ص 154-155.

جمال سلامة على، أمة قلقه: أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني المحافظ، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2008)،

جون. جي. مير شايمر، ستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة (ترجمة) عماد شيحة، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 17، 36.

رجب البنا، أمريكا رؤية من الداخل، (القاهرة، دار المعارف، 2004)، ص ص 198- 201.

ستفين والت، جوز ميزهايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية (تقرير هارفارد)، (ترجمة)، محمد الحموري، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007)، ص 23.

سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003)،

السهلي، نبيل. "الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية". مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، شوهد بتاريخ 2021/3/21، https://2u.pw/01PpR.

صفاء المحاريق "جهود الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في فترة حكم الرئيس باراك أوباما (2008-2016)". الدرجة العلمية للرسالة غير منشورة. الخليل: جامعة الخليل، 2020، ص 25

عبد السلام رزاق، "مستقبل السياسة الأميركية بين إرث دونالد ترامب ورؤى جو بايدن" ، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (9)،(2021)، ص 176.

عبد القادر بخوش، مفهوم الدين بين الفكر الإسلامي والمسيحي، تاريخ الدخول 2009/1/17 Isonline. net انظر في ذلك أيضاً، الجرجاني، التعريفات، (تحقيق) إبراهيم الإبيارى (بيروت، دار الكتاب العربي، 2002)

عزام شعث، السياسات العربية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد2013،251م، دار المنظور.، ص 77

عصام عبد الشافي , (البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا), السياسة الدولية, عدد 153 , 2003.

عمار شرعان،. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001_2018). برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 28

عمر حمد أمين، دور جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الجامعة اللبنانية الفرنسية-أربيل، العدد4،آب 2017م.، ص 113

فراس عباس هاشم، "الواقعية الترامبية وتمثلاتها في تشكيل الشرق الأوسط بمنظورات إسرائيلية"، مجلة النهرين، العدد (8)،(2019)، ص 121

فراس عباس هاشم، الإرادات المتصادمة: استراتيجيات المواجهة الأمريكية- الإيرانية في حلبات الاحتكاك الجيوسياسية،)القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020 ، ص 54

مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، (ترجمة) عمر الأيوبى، الطبعة الثالثة (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006). صـ124.

مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، (ترجمة)، عصام فايز وآخرون، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006).

محمد برعوز. "السيناريوهات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية". الجزيرة، 2018/7/6، شوهد بتاريخ 2021/3/23، https://2u.pw/DpNUn.

محمد كمال: "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش"، السياسة الدولية، عدد 159، يناير 2005،

منى الطحاوي, رؤى عالمية حول العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية, (القاهرة/ مركز الدراسات الأمريكية 2006).

نصير حسين عاروري: أمريكا الخصم والحكم، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، صـ78

يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2008 ص ص 129، 147.

مراجع اجنبية

Douglas Johnston, Religion and International Relation The Case for a religion attaché, for Esign Service Journal, Feb. 2002.

John F. Kenndy School of Government Faculty research Working paper, Series.1.

Laura – Szumanski, in the name of the father: the American catholic church and united states foreign policy during the Vietnam wary phd , temple-university, 2004.

Robert Zoellick, America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy, (New York, Twelve: Hachette Book Group, 2020).p 122

Water Russel Mead, God's Country, Foreign Affaits September October. 2007.

William-charles, The soul of American diplomacy: Religion and Foreign Policy, 1975-1960. Phd. Yale – University, 2003.

الرو ابط الكترونية

- http:// pulpit:alwatan voice.com.
- http://www.islamtoday.net/files/September 11/event.html.
- http://users.oxac.UK,
- http://www.mideastweb.org/history.html.
- http:// ksgnotes 1. Harvard.edu/research/wpaper.nsf/rwp/rwp 06- 011
- http://paper. Ssrn.com/abstract=891198, March, 2006. 2021 الدخول

التهميشات:

[1](1)Douglas Johnston, Religion and International Relation The Case for a religion attaché, for Esign Service Journal, Feb. 2002.

(2)http/www.islamonline.net/arabicpolitics 2001.

(3) سمير مرقص، الأمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص 63.

(4) William-charles, The soul of American diplomacy: Religion and Foreign Policy, 1975-1960. Phd. Yale – University, 2003.

(5) Laura – Szumanski, in the name of the father: the American catholic church and united states foreign policy during the Vietnam wary phd, temple-university, 2004.

(6) عصام عبد الشافي , (البعد الديني فى السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا), السياسة الدولية, عدد 153 , 2003.

(7) Water Russel Mead, God's Country, Foreign Affaits September October. 2007.

(8) منى الطحاوى, رؤى عالمية حول العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية الأمريكية, (القاهرة/ مركز الدراسات الأمريكية 2006).

(9) عبد القادر بخوش، مفهوم الدين بين الفكر الإسلامي والمسيحي، تاريخ الدخول 2009/1/17 Isonline. net انظر فى ذلك أيضاً، الجرجاني، التعريفات، (تحقيق) إبراهيم الإبياري (بيروت، دار الكتاب العربي، 2002) ص 95.

(10) جمال سلامة علي، أمة قلقة: أميركا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ، (القاهرة، دار النهضة العربية 2008)، ص 483.

(11) مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة فى الولايات المتحدة، (ترجمة)، عصام فايز وآخرون، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006) ص 39.

(12) جمال سلامة على، مرجع سابق ص 474.

(13)مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة فى الولايات المتحدة، (ترجمة)، عصام فايز وآخرون، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006) ص 39.

(14) محمد كمال: "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش"، السياسة الدولية، عدد 159، يناير 2005، ص 139.

(15)http://www.islamtoday.net/files/September 11/event.html.

(16) http://users.oxac.UK,

(17) http://www.mideastweb.org/history.html.

(18) Op. Cit.

(19) نصير حسين عاروري: أمريكا الخصم والحكم، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، صـ 78

(20) رجب البنا، أمريكا رؤية من الداخل، (القاهرة، دار المعارف، 2004)، ص ص 198- 201.

(21)جون. جي. مير شايمر، ستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة (ترجمة) عماد شيحة، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 17، 36.

(22)John F. Kenndy School of Government Faculty research Working paper, Series.1.

(23) جون. جي. ميرشايمر، ستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 118، 125.

(24)http:// pulpit:alwatan voice.com.

(25) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (ترجمة)، حسان البستاني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006)، صـ144.

(26)http:// ksgnotes 1. Harvard.edu/research/wpaper.nsf/rwp/rwp 06- 011

(27)http://paper. Ssrn.com/abstract=891198, March, 2006.2021 الدخول

(28)Op.Cit.

(29) جانيس ج. تيري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(30) جون. جي. ميرشايمر، ستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي، مرجع سبق سبق ذكره ص ص 118، 125.

(31) ستفين والت، جوز ميزهايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية (تقرير هارفارد)، (ترجمة)، محمد الحموري، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007)، ص 23.

(32) نفس المرجع السابق، ص 37.

(33)يوسف الحسن، البعد الينى فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى-الصهيونى،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2008 ص ص 129، 147.

(34) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (ترجمة)، حسان البستاني، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006).ص125.

(35) بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط، (ترجمة) يوسف الجهماني، (تقرير مجموعة الرئاسة للدراسات، معهد واشنطن، 2004)، ص15.

(36) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات فى السلطة والدين والشؤون الدولية، (ترجمة) عمر الأيوبي، الطبعة الثالثة (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006). ص124.

(37) نفس المرجع السابق، ص128.

(38) عمار شرعان،. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001_2018). برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 28

39() عزام شعث، السياسات العربية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد2013،251م، دار المنظور.، ص 77

(40)عمر حمد أمين، دور جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الجامعة اللبنانية الفرنسية-أربيل، العدد4،آب 2017م.، ص 113

41()المحاريق، صفاء. "جهود الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في فترة حكم الرئيس باراك أوباما (2008-2016)". الدرجة العلمية للرسالة غير منشورة. الخليل: جامعة الخليل، 2020، ص 25

(42) نفس المرجع، ص 27

(43) برعوز، محمد. "السيناريوهات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية". الجزيرة، 2018/7/6، شوهد بتاريخ 2021/3/23، https://2u.pw/DpNUn.

(44) السهلي، نبيل. "الإدارات الأمريكية والقضية الفلسطينية". مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، شوهد بتاريخ 2021/3/21، https://2u.pw/01PpR.

(45)جلال خشيب، عرض كتاب جوزيف ناي، هل للقيم أهمية تذكر: الرؤساء والسياسة الخارجية من روزفلت إلى ترامب"، مجلة سياسات عربية، العدد (146)،(2020)، ص ص 154-155.

Robert Zoellick, America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy, (New York, Twelve: Hachette Book Group, 2020).p 122

(46) فراس عباس هاشم، "الواقعية الترامبية وتمثلاتها في تشكيل الشرق الأوسط بمنظورات إسرائيلية"، مجلة النهرين، العدد (8)،(2019)، ص 121

(47) عبد السلام رزاق، "مستقبل السياسة الأميركية بين إرث دونالد ترامب ورؤى جو بايدن" ، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (9)،(2021)، ص 176.

48() فراس عباس هاشم، الإرادات المتصادمة: استراتيجيات المواجهة الأمريكية- الإيرانية في حلبات الاحتكاك الجيوسياسية،)القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020 ، ص 54